



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الإثنين

17 أكتوبر 2022





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



هيئة حقوق الإنسان

"الموارد البشرية وحقوق الإنسان" بالشرقية توقعان مذكرتي تفاهم لتقديم العون الحقوقي لغير القادرين تستهدف تقديم التوعية والاستشارات القانونية والشرعية وإعداد صحائف الدعاوى والمذكرات

المصدر: جريدة سبق الاثنين 21 ربيع أول 1444هـ - 17 أكتوبر 2022م

<https://sabq.org/saudia/llp1hdzpiy>

وقَّع كل من فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية، وفرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة، مذكرتي تفاهم، مع أحد مكاتب المحاماة والاستشارات والقانونية، وإحدى الشركات المتخصصة في مجال المحاماة؛ بهدف التوسع في عدد شركاء النجاح من مكاتب المحاماة من خلال مذكرات التفاهم التي تتعلق بمبادرة "عون"، وتم إطلاقها بالتعاون مع الهيئة السعودية للمحامين وفرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة، والتي تهدف إلى تقديم العون الحقوقي لغير القادرين على تحمل أتعاب المحاماة وفقاً لكل حالة واحتياجاتها، بما يضمن الوصول إلى الخدمات القانونية للفئات المستهدفة التي ترعاها الوزارة.

وتهدف مذكرتا التفاهم، إلى تقديم التوعية والاستشارات القانونية والشرعية من خلال وسائل اتصال محددة، وإعداد صحائف الدعاوى والمذكرات للفئات المستهدفة التي يرعاها كل من فرع الوزارة وفرع الهيئة بالمنطقة، والتمثيل القانوني والشرعي للمستحقين أمام النيابة العامة أو المحاكم بمختلف درجاتها، والمرافعة أمام المحاكم، إضافة إلى نشر الوعي القانوني ونشر ثقافة احترام القانون للفئات المستهدفة من خلال وسائل الاتصال المتاحة، ونشر ثقافة العمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية من خلال الإعلان عن الأعمال التطوعية لدى الطرفين في المنصات الإعلامية الخاصة بهما، وحث منسوبي ومنسوبات الطرفين على المشاركة في الأعمال التطوعية والفعاليات المجتمعية.

وأكد مدير عام فرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية عبدالرحمن بن فهد المقبل، أن هذه المذكرات تأتي انطلاقاً وتماشياً مع رؤية المملكة 2030، وتفعيل برنامج التحول الوطني من الرعية إلى تمكين الفئات التي ترعاها جميع فروع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، من المواطنين والمقيمين بالمملكة، والحفاظ على حقوقهم والدفاع عنهم بدلاً وعطاءً وخيراً، كما جاءت المذكرات نظراً لأهمية تمكينهم وفق النظام، مع منحهم الأدوات القانونية اللازمة لحماية أنفسهم بشكل استباقي، أو تمكينهم من المطالبة بحقوقهم عند الإضرار بها؛ مما يسهم في غرس روح التكاتف والتكافل بين أفراد المجتمع.

وأشار "المقبل" إلى أن فرز المستفيدين من المبادرة يكون بشكل واضح وبكل شفافية، وأن جمع بيانات المستفيدين والتوصية بشأنهم يكون من قِبَل الوزارة، من ثم تتم إحالة جميع الطلبات إلى مكاتب وشركات المحاماة التي تم عقد مذكرات تفاهم معهم، ليقوموا بتقديم الخدمات القانونية والشرعية المطلوبة وفق أعلى معايير الجودة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أمير الرياض : خطاب خادم الحرمين حمل مضامين سامية وأكد نهج سياسة المملكة داخلياً وخارجياً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 ربيع أول 1444هـ - 17 أكتوبر 2022م
<https://www.alriyadh.com/1977702>

نوه صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض بمضامين خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى.

وقال سموه: " إن الخطاب الملكي الكريم جاء شاملاً وحاملاً مضامين سامية ومؤكداً نهج سياسة المملكة داخلياً وخارجياً والتي تقوم على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وتعزيز مبدأ الشورى". وأضاف سموه أن خطاب خادم الحرمين الشريفين أكد مبادئ هذه الدولة في السعي لإرساء ركائز السلام والاستقرار في العالم ومواجهة التحديات، ومساعدة الدول الأكثر حاجة، وحرصها الدائم على استقرار أسواق الطاقة، وتعزيز الأمن والسلام في دول المنطقة.

وأوضح سمو أمير الرياض أن الخطاب الملكي جسد ما توليه هذه القيادة الرشيدة من حرص وسعي دائم لتنمية هذا الوطن وأبناءه وهو ما تشهده المملكة من حراك تنموي شامل على كافة المستويات ونهضة غير مسبوقة وفق رؤية واضحة وخطة طموحة تستهدف تنمية الإنسان، مشيراً سموه إلى ما تضمنه الخطاب الملكي من تأكيد على كل ما يعزز من أمن واستقرار هذا الوطن، وتحقيق النماء والازدهار ودعم للاقتصاد وتسهيل لبيئة الأعمال، ودعم لخطط تمكين الكوادر الوطنية في سوق العمل، ورفع نسبة التملك السكني للمواطنين، ومواجهة التحديات البيئية.

وفي ختام تصريحه سأل سموه الله العلي القدير أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين ويمتعمهم بالصحة والعافية ويعز بهم دينه وينصرهم بنصره وأن يحفظ على بلادنا وشعبها أمنها واستقرارها ورخاءها.

خادم الحرمين افتتح أعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى الملك سلمان: مشاريعنا إبداعية غير مكررة تصنع في مجملها بصمة تاريخية ثقافية اجتماعية ومقومات سياحية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 ربيع أول 1444 هـ - 17 أكتوبر 2022م
<https://www.alriyadh.com/1977613>

افتتح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، - عبر الاتصال المرئي - اليوم، أعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء. وفي بداية المناسبة، تليت آيات من القرآن الكريم. ثم ألقى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ، الكلمة التالية: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء أصحاب السمو الأمراء أصحاب السماحة والفضيلة والمعالي والسعادة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،، نرحب بكم يا خادم الحرمين الشريفين في هذا اليوم المبارك الذي تنتفضون فيه بإلقاء الخطاب الملكي وافتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، هذه المناسبة السنوية التي تتجسد في لحظاتها المعاني العظيمة للحملة الوطنية بين الشعب وقيادته، فأهلاً وسهلاً بكم يا خادم الحرمين الشريفين. خادم الحرمين الشريفين: تشهد بلادنا العزيزة في عهدكم المبارك إنجازات فريدة باتت شواهدا ظاهرة للعيان بفضل الله أولاً ثم بفضل ما تولونه من اهتمام بهذا الشعب الوفي الذي جعلتموه المحور الأساس في التنمية الوطنية التي نلمس أثرها يوماً بعد يوم. ونبارك للوطن صدور أمركم الكريم بأن يكون صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد - حفظه الله - رئيساً لمجلس الوزراء. خادم الحرمين الشريفين: تمثل التنمية الشاملة التي تستهدف كل مناطق المملكة وأرجائها عنواناً بارزاً في سياستكم الحكيمة؛ يتأكد ذلك من خلال جملة الأوامر والقرارات التي صدرت في هذا الشأن. ومواصلة لمستهدفات رؤية المملكة (2030) توالى الخطط والمشروعات التنموية العملاقة التي أعلن عنها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-. خادم الحرمين الشريفين: لقد كانت كلمتكم - رعاكم الله - في افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الثامنة لمجلس الشورى في العام الماضي حينما قلتم - رعاكم الله - (إن الأعمال الجليلة التي تقومون بها في مجلسكم الموقر محل تقديرنا) حافزاً لمزيد من العطاء لكل من يشرف بالعمل تحت قبة هذا المجلس، وهي تعبير تعبيراً صادقاً عن المكانة التي يحظى بها مجلس الشورى لدى مقامكم الكريم والثقة التي يتمتع بها في أدائه لاختصاصاته.

خادم الحرمين الشريفين:

لقد عقد مجلس الشورى خلال السنة الثانية من الدورة الثامنة ثلاثاً وخمسين (53) جلسة كان نتاجها ثلاثمائة وستة وتسعين (396) قراراً على النحو التالي : سبعة وستون قراراً (67) تتعلق بالأنظمة واللوائح، ومائتان وعشرة قرارات (210) تتعلق بالتقارير السنوية، ومائة وتسعة عشر قراراً (119) تتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم، وبلغ مجموع اجتماعات كافة لجان المجلس خلال السنة الشورية المنتهية مائتين واثنين وخمسين (252) اجتماعاً تم خلالها لقاء أكثر من مائتين وخمسة وثمانين (285) مسؤولاً حكومياً للاستيضاح منهم عن الموضوعات التي تدرسها لجان المجلس. ويحرص مجلس الشورى وفق توجيهاتكم الكريمة على توثيق التعاون مع مجالس المناطق في المملكة ويتمثل ذلك من خلال الزيارات المتبادلة، حيث قام المجلس في السنة الشورية الماضية بأربع زيارات لمجالس المناطق في كل من : مكة المكرمة والمدينة المنورة وجازان والحدود الشمالية.

خادم الحرمين الشريفين:

تعد مساهمات مجلس الشورى الوطنية والتي امتد أثرها وتأثيرها إلى الجانب الدبلوماسي عنصراً مهماً في تعزيز علاقات المملكة مع مختلف الدول الصديقة والشقيقة، وإنا نلمس في كل مؤتمر ومع كل مشاركة حجم التقدير والاحترام الذي تحظى به المملكة، ونتلقى الإشادات من مختلف القيادات السياسية والبرلمانية بالمستوى الذي وصلت إليه بلادنا وبدورها في تحقيق الاستقرار وخدمة قضايا المنطقة والعالم.

خادم الحرمين الشريفين:

دعمكم الدائم ورعايتكم الكريمة هي المحفز الأكبر كي نصل إلى أعلى مستوى من الطموحات، ونرتقي بأداء المجلس إلى المؤمل والمنظر، وإنا إذ نتمن عالياً هذا الدعم والاهتمام لنعدكم أن نبذل كل جهد لهذا الصرح الشامخ الذي أريد له أن يكون شريكاً مهماً في التنمية التي تقودون دفتها بكل اقتدار ومسؤولية.

وفي الختام اسمحوا لي يا خادم الحرمين الشريفين أن أقدم لكم ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد الأمين رئيس مجلس الوزراء باسمي ونيابة عن كافة مسؤولي المجلس وأعضائه ومنسوبيه جزيل الشكر على هذه الرعاية الكريمة التي تجسد اهتمامكم بمجلس الشورى والدور الذي يضطلع به، كما أشكر جميع أعضاء ومنسوبي مجلس الشورى على ما يقومون به من جهد متواصل، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يحفظكم وسمو ولي العهد الأمين ذخراً لهذه البلاد المباركة، وأن يديم على وطننا العزيز نعمة الأمن والرخاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وقد ألقى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - رعاه الله - كلمة قال فيها:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

الإخوة والأخوات رئيس وأعضاء مجلس الشورى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

على بركة الله، نفتتح أعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، سائلين الله أن يوفقكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ووجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - لأعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، الخطاب الملكي السنوي المفصل للسياسيتين الداخلية والخارجية للدولة، فيما يلي نصه:

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يسرنا أن نفتتح أعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى لعام 1444هـ، سائلين المولى عز وجل أن يمدنا جميعاً بوعونه وتوفيقه.

أيها الأخوة والأخوات:

إن دستور المملكة العربية السعودية كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وهو يعزز مبدأ الشورى، كما قال تعالى في كتابه الحكيم (وشاورهم في الأمر)، وتتخذ من هذا قولاً فصلاً، وعملاً في سياساتها وتحققاً لمستهدفاتها وبرامجها وقراراتها، وستظل متمسكة بهذا المبدأ.

هذه الدولة منذ تأسيسها عام 1727م، وتوحيدها على يدي جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله، منذ ما يزيد على تسعين عاماً، أرسى ركائز السلم والاستقرار وتحقيق العدل، ولا يسعنا إلا أن نحمد الله عز وجل على ما أسبغ على بلادنا من نعم كثيرة، وما بلغته بين الأمم من مكانة عليا ورفيعة نفتخر بها جميعاً قيادةً وشعباً.

سجل لنا التاريخ الحديث أعظم وأنجح وحدة جمعت الشتات، وأرست الأمن والاستقرار، ووجهت المقاصد إلى بناء دولة عصرية دستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، أساسها المواطن، وعمادها التنمية، وهدفها الازدهار، وصناعة مستقبل أفضل للوطن وأبنائه وبناته.

ولقد شرف الله هذه البلاد بخدمة الحرمين الشريفين، وحرصت منذ تأسيسها على الاضطلاع بواجباتها بكل ما يخدم الإسلام والمسلمين، والعمل على إنجاز المشروعات التي تضمن التيسير والسلامة في المسجد الحرام والمسجد النبوي والمشاعر المقدسة، ومكنت في موسم حج العام الماضي، مليون حاج من داخل المملكة وخارجها، من أداء نسكهم وأتاحت العمرة لجميع القادمين بأنواع التأشيرات، وذلك نتيجة للنجاح الكبير الذي حققته في مواجهة جائحة كورونا، وبذلت في سبيله جل إمكانياتها وطاقاتها؛ تجسيدا لدورها الريادي في العالم.

وتماشيا مع خطط رفع الطاقة الاستيعابية لاستضافة 30 مليون معتمر بحلول عام 2030، تم إطلاق أعمال البنية التحتية والمخطط العام لمشروع "رؤى المدينة"، في المنطقة الواقعة شرق المسجد النبوي، والعمل جارٍ على استكمال التوسعة السعودية الثالثة في المسجد الحرام، إضافة إلى العديد من المشروعات التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن، وسنبذل كل ما في وسعنا لمواصلة الجهود - بإذن الله - من أجل استمرار توفير سبل الراحة والتيسير لقاصدي الحرمين الشريفين وفق أعلى المعايير العالمية.

أيها الأخوة والأخوات:

تشهد دولتكم حراكا تنمويا شاملا ومستداما وهي تسير في المرحلة الثانية من رؤية المملكة 2030، مستهدفة تطوير القطاعات الواعدة والجديدة ودعم المحتوى المحلي، وتسهيل بيئة الأعمال، وتمكين المواطن وإشراك القطاع الخاص بشكل أكبر وزيادة فاعلية التنفيذ لتحقيق المزيد من النجاح والتقدم، وتلبية تطلعات وطموحات وطننا الغالي، حيث تم إطلاق جملة من الاستراتيجيات الوطنية والبرامج؛ بهدف تعزيز تنمية البنية التحتية في القطاعات الحيوية، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وأيضاً تأسيس صندوق البنية التحتية الذي سيسهم بشكل كبير في دعم مشاريع البنية التحتية في القطاعات الحيوية كالنقل والمياه والطاقة والصحة والتعليم والاتصالات والبنية الرقمية، بقيمة إجمالية تصل إلى 200 مليار ريال على مدى السنوات العشر المقبلة، - بمشيئة الله - . واستراتيجية صندوق التنمية الوطني الهادفة إلى تحفيز مساهمة القطاع الخاص بما يزيد على ثلاثة أضعاف من التأثير التنموي والإسهام في نمو الناتج المحلي بخص أكثر من 570 مليار ريال، ومضاعفة حصة الإنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي بثلاثة أضعاف ليصل إلى 605 مليارات ريال، إضافة إلى توفير فرص العمل بالمملكة وذلك ضمن استراتيجية الصندوق بحلول عام 2030.

ويأتي من ذلك ما أعلن عنه من استراتيجيات شملت استراتيجية برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث والاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية، واستراتيجية تطوير منطقة عسير بهدف تحويلها إلى وجهة سياحية عالمية طوال العام ، وبرنامج تنمية القدرات البشرية، وكذلك التطلعات والأولويات الوطنية لقطاع البحث والتطوير والابتكار للعقدين المُقبلين بما يعزز من تنافسية وريادة المملكة عالمياً، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وإطلاق بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتعزيز النمو وسد الفجوة التمويلية، والاستراتيجية الوطنية للمياه التي تضمنت تخصيص (105) مليارات ريال لمشروعات مائية لمنظومة البيئة والمياه والزراعة، والاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، والاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي.

الأخوة والأخوات:

إن المشروعات الفريدة التي تتحقق في بلادنا تأتي في ضوء تطوير ما لدينا من مقومات اقتصادية وثقافية ، وكما أعلن سمو ولي العهد أن مشاريعنا ذات طابع سعودي ومن ذلك (مشروع تطوير العلا، ومشروع بوابة الدرعية، ومشروع القدية، ومشروع أمالا، ومدينة نيوم، ومشروع البحر الأحمر، ومشروع " ذا لاين"، ومشروعات وسط المدينة لعدد من المدن)، بالإضافة إلى المدن الثقافية والترفيهية، فهي مشروعات إبداعية غير مكررة، وتصنع في مجملها بصمة تاريخية وثقافية اجتماعية، ومقومات سياحية كبرى في هذا الوطن العزيز، وتقدم خيارات متنوعة وفق مستهدفات الرؤية اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا ، وتسهم في تعزيز وحماية تاريخ التراث السعودي الحضاري ، لتنعكس على جودة حياة المواطن.

إن النهج التنموي في المملكة يستهدف صنع نهضة شاملة ومستدامة، محورها وهدفها الإنسان الذي سيدير تنمية الحاضر، ويصنع تنمية المستقبل بالمعرفة، حيث أصدر العديد من التشريعات والتعديلات على الأنظمة واللوائح التنفيذية، ووفرت دولتكم الممكنات التي تعزز الكرامة للمواطن وتعمل على تحقيق أقصى المنافع له، وتصور حياته وتحفظ له سبل العيش الكريم، وتهيئة الحماية والرعاية الاجتماعية، ودعم أنظمة التطوير والاستقرار الاجتماعي له.

كما سجلت المملكة مراكز سباق، وحققت تقدما عالميا في عدد من المجالات، أبرزها الصادرات غير النفطية، وأعلى نسبة نمو بين جميع اقتصادات العالم ، وتسجيل ثاني أفضل أداء من بين 63 دولة، وكذلك في الأمن السيبراني، والسوق المالية، وجودة الأبحاث العلمية ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بالإضافة إلى المؤشرات المتعلقة بالتعليم والبحث والابتكار، والتنمية البشرية والمراجعة والمحاسبة في الأعمال التجارية، وهذا يعكس ما توليه الدولة من اهتمام ودعم غير

محدودين، وتوفير لكل الممكنات وإكساب تلك القطاعات وغيرها، دفعة قوية في طريق الريادة العالمية، ومواصلة تحقيق الفعزات النوعية في التنافسية والمؤشرات الدولية.

لقد أسعدنا ما حققه أبنائنا الطلبة الموهوبون والموهوبات في مسابقة (أيسف 2022) من جوائز، والتقدم في 16 مؤشراً من مؤشرات التنافسية العالمية في مجال التعليم، وهو ما يعكس الجهود المبذولة للارتقاء بجودة هذا القطاع بوصفه ركيزة أساسية تتحقق بها التطلعات نحو التقدم والريادة، بما يواكب أفضل الممارسات العالمية الناجحة، ومستهدفات التنمية الوطنية وبرنامج تنمية القدرات البشرية.

أيها الأخوة والأخوات:

إن من أهم المستهدفات التي توليها الدولة الاهتمام والمتابعة صون الأمن وتعزيزه بمفهومه الشامل، لتوفير أسباب الطمأنينة والأمان، لينعم به كل من يعيش على هذه الأرض الطيبة، ولحماية المكتسبات ومواجهة مختلف التحديات والتهديدات، ومكافحة أشكال الجريمة والإرهاب كافة. إضافة إلى قطاعات الإسكان والصحة والعمل، ونحرص على دعم الخطط والبرامج التي تسهم بإيجاد الحلول للتحديات أمامها، ومنها رفع نسبة التملك السكني للأسر السعودية إلى 70% بحلول 2030 بمشيئة الله، وحصول المواطنين والمواطنات على خدمة ورعاية صحية متميزتين، عبر منظومة متكاملة تعين على تحسين مستوى صحة وجودة حياة الأفراد والمجتمع، وكذلك زيادة مشاركة الكوادر الوطنية في سوق العمل السعودي وفتح مزيد من فرص العمل أمام أبناء وبنات وطننا العزيز.

وقد حظيت المرأة السعودية باهتمام ورعاية لتؤدي دورها في التنمية والبناء والتطوير، من خلال تطوير قدراتها وبلورة دورها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وصولاً إلى تسنم مراكز قيادية ورفيعة في الجهات الحكومية والخاصة والمنظمات الدولية.

إن عالم الفضاء قد أولته المملكة قدراً من اهتمامها لتعزيز دورها في عالم الفضاء وصناعة تقنياته، وخلال هذا العام تم إطلاق برنامج المملكة لرواد الفضاء عبر رؤية المملكة 2030، الذي يهدف لتأهيل كوادر وطنية متمرسه للقيام برحلات فضائية طويلة وقصيرة المدى، كما سيتم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للفضاء، والتي تشمل برامج الفضاء بالمملكة وأهدافها في خدمة الإنسانية.

لقد جاء انتخاب المملكة عضواً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعضواً في مجلس منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، ليترجم جزءاً من الدور المؤثر للمملكة في المنظمات الدولية، وما تحظى به من تقدير على المستوى العالمي.

أيها الأخوة والأخوات:

تسعى المملكة حثيثاً نحو ضمان مناعة ركائز عالم الطاقة الثلاث مجتمعة وهي، (أمن إمدادات الطاقة الضرورية، والتنمية الاقتصادية المستمرة من خلال توفير مصادر طاقة موثوقة، ومواجهة التغير المناخي)، وتعمل بلادنا جاهدة ضمن استراتيجيتها للطاقة، على دعم استقرار وتوازن أسواق النفط العالمية، بوصف البترول عنصراً مهماً في دعم نمو الاقتصاد العالمي، ويتجلى ذلك في دورها المحوري في تأسيس واستمرار اتفاق مجموعة (أوبك بلس) نتيجة مبادراتها لتسريع استقرار الأسواق واستدامة إمداداتها. وكذلك حرص المملكة على تنمية واستثمار جميع موارد الطاقة التي تتمتع بها.

لقد جاء اكتشاف عدد من حقول الغاز الطبيعي في بعض مناطق المملكة، ومنها (حقل شدون في المنطقة الوسطى، وحقلا شهاب والشرفة في الربع الخالي، وحقلا أم خنصر، وسمنة للغاز الطبيعي غير التقليدي في منطقتي الحدود الشمالية والشرقية)، ليضيف نعمة من نعم الله على هذه البلاد، ويعزز المخزون من الثروات والموارد، بما يدعم المكانة الرائدة للمملكة في قطاع الطاقة العالمي، ويسهم في التنوع الاقتصادي والأثر المالي الإيجابي على المدى الطويل بإذن الله.

تمضي بلادنا بخطى متسارعة نحو مواجهة التحديات البيئية وفي مقدمتها التغير المناخي، مستهدفة الحياد الصفري للانبعاثات، وإطلاق وتبني حزمة من المبادرات التي ستسهم - بمشيئة الله - في تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار (278) مليون طن بشكل سنوي، بحلول عام 2030، إضافة إلى الوصول بالطاقة المتجددة لحصة 50% من الطاقة الإنتاجية لمزيج الكهرباء، ومبادرة البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة، وبناء واحدٍ من أكبر مراكز العالم في إنتاج الهيدروجين الأخضر في مدينة نيوم، واستثمارات بقيمة 700 مليار ريال للإسهام في تنمية الاقتصاد الأخضر، وإيجاد فرص عمل نوعية واستثمارية للقطاع الخاص، وترسيخا لدور المملكة الريادي عالمياً في مجال الاستدامة، أطلقت المملكة مبادرات (السعودية الخضراء)، و(الشرق الأوسط الأخضر)، داعمة بذلك الجهود الوطنية والإقليمية بهذا الشأن، وطرحت مبادرات نوعية لحماية البيئة وتعزيز التشجير المستدام، وهذا إدراكٌ منها لأهمية التعامل مع تحديات التغير المناخي

وضرورة معالجة آثاره السلبية تحقيقاً لأهداف اتفاقية باريس ، من خلال تبني نهج متوازن وذلك بالانتقال المتدرج والمسؤول نحو نظم ومصادر طاقة متنوعة وأكثر ديمومة تأخذ بالاعتبار ظروف وأولويات كل دولة.

أيها الإخوة والأخوات

إن اهتمامنا بمكافحة الفساد والمضي بالتعاون في هذا الشأن على المستويين المحلي والدولي، إدراكاً تاماً بأن الفساد يمثل العدو الأول للتنمية والازدهار، إذ لا يمكن مكافحته دون تعاون دولي وثيق، ونعمل في ذلك ضمن الاتفاقية العربية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لدرء مخاطره وآثاره المدمرة، بما يخدم المصالح المشتركة ويحد من الملاذات الآمنة للفسادين.

دعمت المملكة قطاع السياحة، ودعت الدول المانحة لتمويل الصندوق الدولي المخصص لدعم قطاع السياحة؛ كونها محركاً أساسياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي والثقافي ودعم المجتمعات، حيث حققت المملكة وفقاً لمؤشر تطوير السفر والسياحة (TTDI) الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي إنجازاً جديداً بتسجيلها المركز 33 متقدمة 10 مراكز دفعة واحدة عن العام 2019.

إن تأكيد صندوق النقد الدولي متانة اقتصاد المملكة ووضعها المالي وإيجابية الآفاق الاقتصادية لها على المدى القريب والمتوسط، إضافة إلى قوة مركزها الاقتصادي الخارجي، ليعكس ذلك جانباً من جهود الدولة وإصلاحاتها الاقتصادية من خلال رؤية المملكة 2030 نحو تحسين بيئة الأعمال وتبسيط القواعد التنظيمية، ورقمنة العمليات الحكومية، والعمل على مجموعة واسعة من المشروعات في قطاعات مختلفة.

ومع استمرار الاقتصاد السعودي بتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وعلى الرغم من الارتفاعات الكبيرة لمستويات التضخم عالمياً؛ استطاعت المملكة - بفضل الله - ثم سياساتها النقدية والمالية والاقتصادية، الحد من آثار التضخم وتسجيل معدلات تعدد من الأقل عالمياً، فيما وصل معدل البطالة بالانخفاض في الربع الثاني، مقارنة مع الربع الأول 2022م، ليصل إلى (9.7%)، حيث انخفض معدل البطالة للسعوديين الذكور إلى نسبة (4.7%) مقارنةً بـ (5.1%)، و للسعوديات إلى نسبة (19.3%) مقارنةً بـ (20.2%)، تماشياً مع خطط الوصول إلى المعدل المستهدف (7%) في 2030 بمشيئة الله. وتعكس التقديرات الإيجابية لوكالات التصنيف الائتماني عن اقتصاد المملكة، فاعلية الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج الاستدامة المالية، حيث حققت الجهات الحكومية في هذا الإطار أثراً مالياً يزيد على 540 مليار ريال خلال السنوات الماضية، وتم توجيهها إلى مصروفات ذات أولوية.

إن مستهدفات الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023م تأتي استكمالاً لمسيرة العمل على تعزيز وتقوية الموقف المالي للمملكة، والمحافظة على معدلات إيجابية مرتفعة للنمو الاقتصادي، والاستمرار في تمكين القطاع الخاص وتحفيز البيئة الاستثمارية، وتنفيذ مشروعات وبرامج (رؤية المملكة 2030).

الأخوة والأخوات:

إن مكانة المملكة ودورها المحوري على الصعيدين السياسي والاقتصادي وموقعها الاستراتيجي، جعلتها دائماً في قلب العالم، مواكبةً لمستجداته، ومُسهمةً في مواجهة تحدياته، ومستثمرةً لفرصه ومجالاته؛ بما يحقق مصالحها ومصالح أشقائها وأصدقائها ويخدم الإنسانية جمعاء.

وحرصاً على تعزيز علاقات المملكة مع دول العالم، فقد قام سمو ولي العهد بزيارات رسمية لعدد من الدول الشقيقة والصديقة، كما استقبلت بلادكم زعماء من دول العالم وكبار مسؤوليها، وأثمرت هذه الزيارات توقيع اتفاقيات مهمة ستسهم - بإذن الله تعالى - في خدمة المصالح المشتركة.

نتطلع لتحقيق المزيد من الارتقاء بالعمل الخليجي المشترك بما يعزز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية على جميع الأصعدة، ونؤكد أهمية استكمال بناء كتلة اقتصادي مزدهر، ومنظومتي الدفاع والأمن المشترك، بما يدفع بدور هذه الدول على المستويين الإقليمي والدولي من خلال توحيد المواقف السياسية وتطوير الشراكات مع المجتمع الدولي.

وقد عكست قمة جدة للأمن والتنمية التي عقدت بمشاركة الولايات المتحدة وقادة تسع دول عربية، التأكيد المشترك على أهمية العمل الجماعي لبناء مستقبل أفضل للمنطقة ودولها وشعوبها، وتكثيف التعاون في إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام استقلالها وسلامة أراضيها واحترام قيم المجتمعات وثقافتها.

كانت المملكة العربية السعودية ولا تزال وسيطةً للسلام ومنارة للإنسانية للعالم قاطبة، لمكانتها الرفيعة بين الأمم ودورها المحوري في السياسة الدولية، وريادتها في دعم كل ما فيه خير للبشرية. وتبرز في هذا السياق جهود سمو ولي العهد في تبني المبادرات الإنسانية تجاه الأزمة الروسية - الأوكرانية، ونجاح وساطته بالإفراج عن أسرى من عدة جنسيات، ونقلهم من روسيا إلى المملكة وعودتهم إلى بلدانهم.

وانطلاقاً من دورها الإنساني والريادي واستشعاراً لمسئولياتها تجاه المجتمع الدولي، فإن المملكة ملتزمة في مساعدة الدول الأكثر احتياجاً، والدول المتضررة من الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية. وهي أكبر دولة مانحة للمساعدات الإنسانية والتنمية على المستويين العربي والإسلامي، وإحدى أكبر ثلاث دول مانحة على المستوى الدولي. تعمل جنبا إلى جنب مع شركائنا الدوليين لتخفيف وطأة الآثار السلبية للنزاعات المسلحة وانعكاساتها المؤلمة على الأمن الغذائي، وتعطيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، خاصة هدف القضاء على الجوع، وتؤكد المملكة أهمية السعي لتسهيل تصدير الحبوب والمواد الغذائية؛ لأن استمرار ارتفاع أسعار الغذاء سيدفع الكثير إلى مواجهة خطر المجاعة، ولبلادنا إسهامات كبيرة في هذا الجانب، فقد بلغ إجمالي مساعدات المملكة في مجال الأمن الغذائي والزراعي ما يقارب مليارين و890 مليون دولار أمريكي، كما أعلنت المملكة مع أشقائها بالمنطقة عن تخصيص 10 مليارات دولار لهذا الغرض عبر تنسيق وتوحيد جهود 10 صناديق تنمية وطنية وإقليمية.

تستشعر المملكة دورها بين دول وشعوب العالم، وتعمل من خلال علاقاتها الثنائية ومن خلال المنظمات والمجموعات الدولية على تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات في عالمنا، ودعم العمل الدولي متعدد الأطراف في إطار مبادئ الأمم المتحدة وصولاً إلى عالم أكثر سلمية وعدالة، وتحقيق مستقبل واعد للشعوب والأجيال القادمة، وفي ظل ما يشهده العالم من حروب وصراعات تؤكد المملكة ضرورة العودة لصوت العقل والحكمة وتفعيل قنوات الحوار والتفاوض والحلول السلمية بما يوقف القتال ويحمي المدنيين ويوفر فرص السلام والأمن والنماء للجميع، كما تؤكد موقفها الداعم لكافة الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي يؤدي إلى إنهاء الأزمة الروسية - الأوكرانية، ووقف العمليات العسكرية بما يحقق حماية الأرواح والممتلكات ويحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

إن أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها يتطلب الإسراع في إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وإقامة دولة فلسطين مستقلة على حدود 1967م وعاصمتها القدس الشرقية، وتدين المملكة جميع الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين، وتدعو لوقفها الفوري الكامل.

وفي اليمن، نأمل أن تؤدي الهدنة التي ترعاها الأمم المتحدة تماثياً مع مبادرة المملكة لإنهاء الأزمة في اليمن، للوصول إلى حل سياسي شامل وتحقيق السلام المستدام بين الأشقاء في اليمن، ونؤكد حرص المملكة ودعمها لمجلس القيادة الرئاسي اليمني بما يحقق لليمن وشعبه الشقيق الأمن والاستقرار، ونجدد موقفنا الراسخ والداعم لكل ما يسهم بوقف إطلاق النار بشكل دائم، وبدء العملية السياسية بين الحكومة اليمنية والحوثيين؛ بما يحفظ لليمن سيادته ووحدته وسلامة أراضيه، وضرورة وقف الانتهاكات الاستفزازية الحوثية المسلحة داخل اليمن.

إن أمن العراق واستقراره ركيزة أساسية لأمن المنطقة واستقرارها، وتؤكد المملكة دعمها لأمنه واستقراره ونمائه ووحدة أراضيه، وهويته العربية ونسجه الاجتماعي، وتطوير أوجه التعاون ثنائياً وجماعياً، ومساندته في مواجهة الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة.

ونجدد دعمنا للشعب السوداني الشقيق، ولكل جهد يسهم ويشجع الحوار بين القوى السياسية والأطراف السودانية والحفاظ على تماسك الدولة ومؤسساتها، ومساندة السودان في مواجهة التحديات الاقتصادية.

وفيما يتصل بالشأن السوري، فإننا نؤكد ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن بما يحفظ سيادة سوريا واستقرارها وعروبتها، ونشدد على أهمية منع تجدد العنف، والحفاظ على اتفاقات وقف إطلاق النار، وإيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين السوريين.

وفي لبنان فنؤكد ضرورة تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية هيكلية شاملة تقود إلى تجاوز أزمته، وأهمية بسط سلطة حكومته على جميع الأراضي اللبنانية لضبط أمنه والتصدي لعمليات تهريب المخدرات والأنشطة الإرهابية التي تنطلق منها مهددة لأمن المنطقة واستقرارها.

كما تدعم المملكة وقف إطلاق النار الكامل في ليبيا، والدعوة للبيبة إلى المغادرة التامة للقوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة دون إبطاء، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2570 الصادر عام 2021م.

وتؤكد بلادنا ضرورة مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية لأفغانستان، والحرص على دعم أمنها وعدم تحولها إلى منطلق للعمليات الإرهابية أو مقراً للإرهابيين.

إن استتباب السلم والأمن الدوليين لا يتحقق من خلال سباق التسلح أو امتلاك أسلحة الدمار الشامل، بل من خلال التعاون بين الدول لتحقيق التنمية والتقدم، ومن هنا نحث المجتمع الدولي على تكثيف ومضاعفة الجهود في سبيل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وضمان خلو منطقة الشرق الأوسط منها، كما ندعو إيران للوفاء عاجلاً بالتزاماتها النووية، والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتخاذ خطوات جديّة لبناء الثقة بينها وبين جيرانها والمجتمع الدولي.

وفي الختام، أشكر جميع العاملين في أجهزة الدولة الذين يخدمون وطنهم بكل إخلاص، والمتقنين في إنجاز مستهدفات رؤية المملكة بما يحقق للوطن الرفعة والتقدم، ويدفع به إلى المراتب العليا عالمياً. وكذلك الشكر لمنسوبي القطاعات الأمنية والعسكرية كافة، ولللجنود الأبطال المرابطين على الحدود، سائلاً المولى عز وجل أن يتقبل من قضا في سبيل حماية الوطن ومقدراته ومكتسباته في عداد الشهداء، كما أشكر مجلس الشورى على جهوده وما يقدمه من أعمال ضمن اختصاصاته، راجياً من الله أن يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضاه، إنه سميع مجيب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



وزير "الموارد البشرية": نستهدف 11 قراراً جديداً للتوطين و98% نسبة امتثال منشآت القطاع الخاص بنظام العمل ولوائحه

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 ربيع أول 1444هـ - 17 أكتوبر 2022م

<https://www.alriyadh.com/1977609>

أعلن معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي عن استهداف الوزارة 11 قراراً جديداً للتوطين قبل نهاية العام الحالي 2022، وتشمل مهن إدارة المشاريع، ومهن المشتريات، ومهن قطاع الغذاء والدواء.

وأوضح معاليه خلال لقائه اليوم مع رجال وسيدات الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية بمدينة الرياض أن قرارات التوطين للقطاعات والأنشطة والمهن أسهمت في ارتفاع عدد السعوديين العاملين بالقطاع الخاص إلى أكثر من 2.13 مليون مواطن ومواطنة، وخفض معدل بطالة السعوديين إلى 9.7%، وإلى ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة 35.6%، مشيداً بالجهود الوطنية التي يقدمها القطاع الخاص في توظيف السعوديين، والشراكة المتميزة مع رجال وسيدات الأعمال لتحقيق مستهدفات "رؤية المملكة 2030".

وأضاف المهندس أحمد الراجحي أن نسبة امتثال منشآت القطاع الخاص بنظام العمل ولوائحه بلغت 98% خلال هذا العام، كما أن أكثر من 74% من القضايا العمالية أصبحت تُحل ودياً من خلال إدارة التسوية الودية للخلافات العمالية دون الحاجة إلى الذهاب للمحاكم، مشيراً إلى أن نسبة الامتثال في برنامج حماية الأجور وصلت إلى قرابة 80%، كذلك توثيق أكثر من 3.8 ملايين عقد عمل في برنامج توثيق، ورقمنة العقود إلكترونياً، بما يضمن حصول العامل وصاحب العمل على نسخة عقد موثق ونظامي.

وأشار إلى أتمتت خدمات الوزارة ضمن مشروع طموح للتحويل الرقمي، حيث بلغ عدد الخدمات المقدمة في (منصة قوى) 127 خدمة، وتخدم ما يزيد عن 3 ملايين مستخدم، وأكثر من مليون شركة، كما تقدم أكثر من 700 ألف خدمة شهرياً للمستفيدين دون الحاجة لزيارة المكاتب الخدمية، موضحاً أن الوزارة توسعت في خدمات (منصة مساند) من خدمة واحدة إلى أكثر من 35 خدمة مؤتمنة بنسبة 100%، وتخدم أكثر من مليوني مستفيد.

وأكد رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض عجلان العجلان في كلمته خلال اللقاء أن القطاع الخاص داعم ومشارك رئيس في تحقيق مستهدفات "رؤية المملكة 2030" على جميع المستويات، ومن أهمها برامج التوطين وخلق فرص العمل، موضحاً أن القطاع الخاص بالشراكة والتكامل مع وزارة الموارد البشرية أسهم في برامج التوطين لتخفيض نسبة البطالة. عقب ذلك جرى حوار مفتوح بين معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ورجال وسيدات الأعمال، حيث أجاب معاليه عن تساؤلاتهم واستفساراتهم ومقترحاتهم التطويرية.

إطلاق خدمة الحصول على التأشيرة الإلكترونية لدخول المملكة • مجاناً لحاملي بطاقة • هيا»

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 ربيع أول 1444هـ - 17 أكتوبر 2022م

<https://www.alriyadh.com/1977604>

أعلنت وزارة الخارجية عن إطلاق الخدمة الإلكترونية التي تمكن حاملي بطاقة مشجع (هيا) الخاصة بفعالية كأس العالم قطر 2022م من الحصول على تأشيرة دخول المملكة مجاناً، وذلك من خلال المنصة الموحدة للتأشيرات. وأوضحت وزارة الخارجية بأنه يمكن التقدم بطلب الحصول على التأشيرة عبر المنصة الإلكترونية <https://visa.mofa.gov.sa>



خادم الحرمين: نعمل لدعم استقرار وتوازن أسواق النفط العالمية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 21 ربيع أول 1444هـ - 17 أكتوبر 2022م

<https://www.al-madina.com/article/810262>

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود أن المملكة تعمل جاهدة ضمن إستراتيجيتها للطاقة، على دعم استقرار وتوازن أسواق النفط العالمية، فضلاً عن تنمية واستثمار جميع موارد الطاقة التي تتمتع بها. وأشار -يحفظه الله- إلى تأسيس صندوق البنية التحتية لدعم مشاريع البنية التحتية في القطاعات الحيوية كالنقل والمياه والطاقة والصحة والتعليم والاتصالات والبنية الرقمية، بقيمة إجمالية تصل إلى 200 مليار ريال على مدى السنوات العشر المقبلة، وشدد على إستراتيجية صندوق التنمية الوطني الهادفة إلى تحفيز مساهمة القطاع الخاص بما يزيد على ثلاثة أضعاف من التأثير التنموي والإسهام في نمو الناتج المحلي بضع أكثر من 570 مليار ريال، ومضاعفة حصة الإنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي بثلاثة أضعاف ليصل إلى 605 مليارات ريال ولفت إلى تحقيق الجهات الحكومية أثراً مالياً «وفر مالي» يزيد على 540 مليار ريال خلال السنوات الماضية، تم توجيهها إلى مصروفات ذات أولوية.

جاء ذلك خلال الخطاب الملكي السنوي المفصل للسياستين الداخلية والخارجية بمناسبة افتتاحه أعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء..

وجاء في الخطاب:

سجّل لنا التاريخ الحديث أعظم وأنجح وحدة جمعت الشتات، وأرست الأمن والاستقرار، ووجهت المقاصد إلى بناء دولة عصرية دستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، أساسها المواطن، وعمادها التنمية، وهدفها الازدهار، وصناعة مستقبل أفضل للوطن وأبنائه

وبناته.

ولقد شرف الله هذه البلاد بخدمة الحرمين الشريفين، وحرصت منذ تأسيسها على الاضطلاع بواجباتها بكل ما يخدم الإسلام والمسلمين، والعمل على إنجاز المشروعات التي تضمن التيسير والسلامة في المسجد الحرام والمسجد النبوي والمشاعر المقدسة، ومكنت في موسم حج العام الماضي، مليون حاج من داخل المملكة وخارجها، من أداء نسكهم وأتاحت العمرة لجميع القادمين بأنواع التأشيرات، وذلك نتيجة للنجاح الكبير الذي حققته في مواجهة جائحة كورونا، وبذلت في سبيله جل إمكانياتها وطاقاتها؛ تجسيدا لدورها الريادي في العالم.

حراك تنموي بالمرحلة الثانية للرؤية

قال خادم الحرمين الشريفين: تشهد دولتكم حراكا تنمويا شاملا ومستداما وهي تسير في المرحلة الثانية من رؤية المملكة 2030، مستهدفة تطوير القطاعات الواعدة والجديدة ودعم المحتوى المحلي، وتسهيل بيئة الأعمال، وتمكين المواطن وإشراك القطاع الخاص بشكل أكبر وزيادة فاعلية التنفيذ لتحقيق المزيد من النجاح والتقدم، وتلبية تطلعات وطموحات وطننا الغالي، وقد تم إطلاق جملة من الاستراتيجيات الوطنية والبرامج؛ بهدف تعزيز تنمية البنية التحتية في القطاعات الحيوية، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وأيضاً تأسيس صندوق البنية التحتية الذي سيسهم بشكل كبير في دعم مشاريع البنية التحتية في القطاعات الحيوية كالنقل والمياه والطاقة والصحة والتعليم والاتصالات والبنية الرقمية، بقيمة إجمالية تصل إلى 200 مليار ريال على مدى السنوات العشر المقبلة، ولفت الملك سلمان إلى إستراتيجية صندوق التنمية الوطني الهادفة إلى تحفيز مساهمة القطاع الخاص بما يزيد على ثلاثة أضعاف من التأثير التنموي والإسهام في نمو الناتج المحلي بضع أكثر من 570 مليار ريال، ومضاعفة حصة الإنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي بثلاثة أضعاف ليصل إلى 605 مليارات ريال، إضافة إلى توفير فرص العمل بالمملكة وذلك ضمن إستراتيجية الصندوق بحلول عام 2030.

مشاريعنا ذات طابع سعودي

أضاف خادم الحرمين: إن المشروعات الفريدة التي تتحقق في بلادنا تأتي في ضوء تطوير ما لدينا من مقومات اقتصادية وثقافية، وكما أعلن سمو ولي العهد أن مشاريعنا ذات طابع سعودي ومن ذلك (مشروع تطوير العلا، ومشروع بوابة الدرعية، ومشروع القدية، ومشروع أمالا، ومدينة نيوم، ومشروع البحر الأحمر، ومشروع « ذا لاين»، ومشروعات وسط المدينة لعدد من المدن)، بالإضافة إلى المدن الثقافية والترفيهية، فهي مشروعات إبداعية غير مكررة، وتصنع في مجملها بصمة تاريخية ثقافية اجتماعية، ومقومات سياحية كبرى في هذا الوطن العزيز، وتقدم خيارات متنوعة وفق مستهدفات الرؤية اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، وتسهم في تعزيز وحماية تاريخ التراث السعودي الحضاري، لتنعكس على جودة حياة المواطن.

نهضة شاملة محورها الإنسان

إن النهج التنموي في المملكة يستهدف صنع نهضة شاملة ومستدامة، محورها وهدفها الإنسان الذي سيدير تنمية الحاضر، ويصنع تنمية المستقبل بالمعرفة، حيث صدرت العديد من التشريعات والتعديلات على الأنظمة واللوائح التنفيذية، ووفرت دولتكم الممكّنات التي تعزز الكرامة للمواطن وتعمل على تحقيق أقصى المنافع له، وتصون حياته وتحفظ له سبل العيش الكريم، وتهيئة الحماية والرعاية الاجتماعية، ودعم أنظمة التطوير والاستقرار الاجتماعي له. كما سجّلت المملكة مراكز سبقة، وحققت تقدما عالميا في عدد من المجالات، أبرزها الصادرات غير النفطية، وأعلى نسبة نمو بين جميع اقتصادات العالم، وتسجيل ثاني أفضل أداء من بين 63 دولة، وكذلك في الأمن السيبراني، والسوق المالية، وجودة الأبحاث العلمية ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بالإضافة إلى المؤشرات المتعلقة بالتعليم والبحث والابتكار، والتنمية البشرية والمراجعة والمحاسبة في الأعمال التجارية، وهذا يعكس ما توليه الدولة من اهتمام ودعم غير محدودين، وتوفير لكل الممكّنات وإكساب تلك القطاعات وغيرها، دفعة قوية في طريق الريادة العالمية، ومواصلة تحقيق القفزات النوعية في التنافسية والمؤشرات الدولية.

التقدم 16 مؤشرا في التعليم

لقد أسعدنا ما حققه أبناؤنا الطلبة الموهوبون والموهوبات في مسابقة (آيسف 2022) من جوائز، والتقدم في 16 مؤشرا من مؤشرات التنافسية العالمية في مجال التعليم، وهو ما يعكس الجهود المبذولة للارتقاء بجودة هذا القطاع بوصفه ركيزة أساسية تتحقق بها التطلعات نحو التقدم والريادة، بما يواكب أفضل الممارسات العالمية الناجحة، ومستهدفات التنمية الوطنية وبرنامج تنمية القدرات البشرية.

ارتفاع نسبة التملك السكني إن من أهم المستهدفات التي توليها الدولة الاهتمام والمتابعة صون الأمن وتعزيزه بمفهومه الشامل، لتوفير أسباب الطمأنينة والأمان، لينعم به كل من يعيش على هذه الأرض الطيبة، ولحماية المكتسبات ومواجهة

مختلف التحديات والتهديدات، ومكافحة أشكال الجريمة والإرهاب كافة. إضافة إلى قطاعات الإسكان والصحة والعمل، ونحرص على دعم الخطط والبرامج التي تسهم بإيجاد الحلول للتحديات أمامها، ومنها رفع نسبة التملك السكني للأسر السعودية إلى 70% بحلول 2030، وحصول المواطنين والمواطنات على خدمة ورعاية صحية متميزتين.

مساهمة المرأة في التنمية

وقد حظيت المرأة السعودية باهتمام ورعاية لتؤدي دورها في التنمية والبناء والتطوير، من خلال تطوير قدراتها وبلورة دورها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وصولاً إلى تسنم مراكز قيادية ورفيعة في الجهات الحكومية والخاصة والمنظمات الدولية. إن عالم الفضاء قد أولته المملكة قدراً من اهتمامها لتعزيز دورها في عالم الفضاء وصناعة تقنياته، وخلال هذا العام تم إطلاق برنامج المملكة لرواد الفضاء عبر رؤية المملكة 2030، الذي يهدف لتأهيل كوادر وطنية متمرسة للقيام برحلات فضائية طويلة وقصيرة المدى، كما سيتم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للفضاء، والتي تشمل برامج الفضاء بالمملكة وأهدافها في خدمة الإنسانية.

لقد جاء انتخاب المملكة عضواً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعضواً في مجلس منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، ليترجم جزءاً من الدور المؤثر للمملكة في المنظمات الدولية، وما تحظى به من تقدير على المستوى العالمي.

ضمان أمن الطاقة ومواجهة التغير المناخي

تسعى المملكة حثيثاً نحو ضمان مناعة ركائز عالم الطاقة الثلاث مجتمعة وهي، (أمن إمدادات الطاقة الضرورية، والتنمية الاقتصادية المستمرة من خلال توفير مصادر طاقة موثوقة، ومواجهة التغير المناخي)، وتعمل بلادنا جاهدة ضمن استراتيجيتها للطاقة، على دعم استقرار وتوازن أسواق النفط العالمية، بوصف البترول عنصراً مهماً في دعم نمو الاقتصاد العالمي، ويتجلى ذلك في دورها المحوري في تأسيس واستمرار اتفاق مجموعة (أوبك بلس) نتيجة مبادراتها لتسريع استقرار الأسواق واستدامة إمداداتها. وكذلك حرص المملكة على تنمية واستثمار جميع موارد الطاقة التي تتمتع بها. لقد جاء اكتشاف عدد من حقول الغاز الطبيعي في بعض مناطق المملكة، ومنها (حقل شدون في المنطقة الوسطى، وحقلا شهاب والشرفة في الربع الخالي، وحقلا أم خنصر، وسمنة للغاز الطبيعي غير التقليدي في منطقتي الحدود الشمالية والشرقية)، ليضيف نعمة من نعم الله على هذه البلاد، ويعزز المخزون من الثروات والموارد.

الفساد العدو الأول للتنمية

إن اهتمامنا بمكافحة الفساد والمضي بالتعاون في هذا الشأن على المستويين المحلي والدولي، إدراكاً تاماً بأن الفساد يمثل العدو الأول للتنمية والازدهار، إذ لا يمكن مكافحته دون تعاون دولي وثيق، ونعمل في ذلك ضمن الاتفاقية العربية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لدرء مخاطره وآثاره المدمرة، بما يخدم المصالح المشتركة ويحد من الملامات الأمانة للفسادين.

إشادة صندوق النقد باقتصاد

إن تأكيد صندوق النقد الدولي متانة اقتصاد المملكة ووضعها المالي وإيجابية الآفاق الاقتصادية لها على المدى القريب والمتوسط، إضافة إلى قوة مركزها الاقتصادي الخارجي، ليعكس ذلك جانباً من جهود الدولة وإصلاحاتها الاقتصادية من خلال رؤية المملكة 2030 نحو تحسين بيئة الأعمال وتبسيط القواعد التنظيمية، ورقمنة العمليات الحكومية، والعمل على مجموعة واسعة من المشروعات في قطاعات مختلفة. ومع استمرار الاقتصاد السعودي بتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وعلى الرغم من الارتفاعات الكبيرة لمستويات التضخم عالمياً؛ استطاعت المملكة - بفضل الله - ثم سياستها النقدية والمالية والاقتصادية، الحد من آثار التضخم وتسجيل معدلات تعد من الأقل عالمياً، فيما واصل معدل البطالة بالانخفاض في الربع الثاني، مقارنة مع الربع الأول 2022م، ليصل إلى (9.7%)، حيث انخفض معدل البطالة للسعوديين الذكور إلى نسبة (4.7%) مقارنة بـ (5.1%)، و للسعوديات إلى نسبة (19.3%) مقارنة بـ (20.2%)، تماشياً مع خطط الوصول إلى المعدل المستهدف (7%) في 2030 بمشيئة الله.

المملكة وسيط للسلام

كانت المملكة العربية السعودية ولا تزال وسيطة للسلام ومنازة للإنسانية للعالم قاطبة، لمكانتها الرفيعة بين الأمم ودورها المحوري في السياسة الدولية، وريادتها في دعم كل ما فيه خير للبشرية. وتبرز في هذا السياق جهود سمو ولي العهد في تبني المبادرات الإنسانية تجاه الأزمة الروسية - الأوكرانية، ونجاح وساطته بالإفراج عن أسرى من عدة جنسيات، ونقلهم من روسيا إلى المملكة وعودتهم إلى بلدانهم.

حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية

وتعرض للقضية الفلسطينية وأكد على حل عادل لها كما تعرض للقضية اليمنية، للوصول إلى حل سياسي شامل وتحقيق

السلام المستدام بين الأشقاء في اليمن، ونؤكد حرص المملكة ودعمها لمجلس القيادة الرئاسي اليمني بما يحقق لليمن وشعبه الشقيق الأمن والاستقرار.



2.13 مليون سعودي في القطاع الخاص «الموارد»: 11 قراراً جديداً لتوطين 3 مهن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ربيع أول 1444 هـ - 17 أكتوبر 2022م
<https://www.okaz.com.sa/news/local/2117029>

أعلن وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي، استهداف الوزارة 11 قراراً جديداً للتوطين قبل نهاية العام الحالي 2022، وتشمل مهن إدارة المشاريع، ومهن المشتريات، ومهن قطاع الغذاء والدواء. وأوضح خلال لقائه، أمس، مع رجال وسيدات الأعمال في غرفة تجارة وصناعة الرياض، أن قرارات التوطين للقطاعات والأنشطة والمهن أسهمت في ارتفاع عدد السعوديين العاملين بالقطاع الخاص إلى أكثر من 2.13 مليون مواطن ومواطنة، وخفض معدل بطالة السعوديين إلى 9.7%، وإلى ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة 35.6%، مشيداً بالجهود الوطنية التي يقدمها القطاع الخاص في توظيف السعوديين، والشراكة المتميزة مع رجال وسيدات الأعمال لتحقيق مستهدفات «رؤية المملكة 2030».

وقال المهندس أحمد الراجحي: «نسبة امتثال منشآت القطاع الخاص بنظام العمل ولوائحه بلغت 98% خلال هذا العام، كما أن أكثر من 74% من القضايا العمالية أصبحت تُحل ودياً من خلال إدارة التسوية الودية للخلافات العمالية دون الحاجة إلى الذهاب للمحاكم، مشيراً إلى أن نسبة الامتثال في برنامج حماية الأجور وصلت إلى نحو 80%، كذلك توثيق أكثر من 3.8 ملايين عقد عمل في برنامج توثيق، ورقمنة العقود إلكترونياً، بما يضمن حصول العامل وصاحب العمل على نسخة عقد موثوق ونظامي.»

وأشار إلى أتمتة خدمات الوزارة ضمن مشروع طموح للتحويل الرقمي، حيث بلغ عدد الخدمات المقدمة في (منصة قوى) 127 خدمة، وتخدم ما يزيد على 3 ملايين مستخدم، وأكثر من مليون شركة، كما تقدم أكثر من 700 ألف خدمة شهرياً للمستفيدين دون الحاجة لزيارة المكاتب الخدمية، موضحاً أن الوزارة توسعت في خدمات (منصة مساند) من خدمة واحدة إلى أكثر من 35 خدمة مؤتمتة بنسبة 100%، وتخدم أكثر من مليوني مستفيد.

وأكد رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض عجلان العجلان، في كلمته خلال اللقاء أن القطاع الخاص داعم ومشارك رئيس في تحقيق مستهدفات «رؤية المملكة 2030» على جميع المستويات، ومن أهمها برامج التوطين وخلق فرص العمل، موضحاً أن القطاع الخاص بالشراكة والتكامل مع وزارة الموارد البشرية أسهم في برامج التوطين لتخفيض نسبة البطالة.

الهيئة الوطنية للأمن السيبراني تعلن مواومة 4 برامج

تعليم عالٍ مع إطار «سايبير- التعليم»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 21 ربيع أول 1444 هـ - 17 أكتوبر 2022م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2117056>

أعلنت الهيئة الوطنية للأمن السيبراني عن نتائج مواومة 4 برامج تعليم عالٍ في الأمن السيبراني مع الإطار السعودي للتعليم العالي في الأمن السيبراني «سايبير- التعليم» الهادف إلى الإسهام في بناء وتطوير مخرجات التعليم العالي في الأمن السيبراني وفق أعلى الممارسات والمعايير الدولية، وذلك استمراراً لجهودها في تنمية قطاع الأمن السيبراني بالمملكة وسد الاحتياج في تخصصات الأمن السيبراني، ومواومة مخرجات التعليم العالي في المجال مع الاحتياج الوطني.

وكشفت الهيئة خلال مناسبة أقيمت لتسليم وثائق اعتماد المواومة للجامعات، عن البرامج المستوفية للمعايير والمتطلبات التي يعرفها إطار «سايبير التعليم» وهي: «ماجستير العلوم في أمن وضمن المعلومات لدى جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وبرنامج الماجستير التنفيذي في الأمن السيبراني لدى جامعة الملك عبد العزيز، وبرنامج ماجستير العلوم في الجرائم السيبرانية والتحقيق الجنائي الرقمي لدى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وبرنامج ماجستير العلوم في الأمن السيبراني في الجامعة السعودية الإلكترونية.»

وأوضحت الهيئة بعد منح برامج التعليم العالي في الأمن السيبراني وثائق المواومة أن إطار «سايبير- التعليم» شارك في إعداده خبراء ومختصون من الهيئة ووزارة التعليم، وهيئة تقويم التعليم والتدريب وعدد من الجامعات السعودية، حيث تسهم المواومة مع الإطار في رفع الجودة الأكاديمية لتلك البرامج التي توفرها المؤسسات التعليمية في المملكة، وبناء كوادر مؤهلة تأهيلاً عالياً في مجال الأمن السيبراني، لافتة إلى أن الكوادر السيبرانية المتخصصة والمؤهلة في المجال تُعد أحد الممكنات الأساسية للقيام بأدوار محورية في قطاع الأمن السيبراني وتلبية احتياجات سوق العمل بالمملكة، ويمكن الاطلاع على تفاصيل البرامج الحاصلة على وثائق اعتماد المواومة من خلال الموقع الإلكتروني www.nca.gov.sa ويمثل الإطار السعودي للتعليم العالي في الأمن السيبراني «سايبير التعليم» دليلاً مرجعياً لتطوير وتقييم واعتماد برامج التعليم العالي في الأمن السيبراني، ويأتي ضمن جهود الهيئة الوطنية للأمن السيبراني في بناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجالات الأمن السيبراني، ويضع الإطار الحد الأدنى من متطلبات الخطط الدراسية لبرامج التعليم العالي في الأمن السيبراني، التي تشمل الدبلوم المتوسط والبيكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه، لضمان الجودة الأكاديمية لتلك البرامج، كما تم الاسترشاد بعدد من الأطر والمعايير الدولية والأطر الوطنية ذات العلاقة لتحديد منهجية تطوير الإطار ورفع جودة مخرجات برامج التعليم العالي في مجال الأمن السيبراني.

تنمية الإنسان .. صناعة المستقبل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 ربيع أول 1444هـ - 17 أكتوبر 2022م

<https://www.alriyadh.com/1977666>

هاني وفا

الخطاب الملكي السنوي في افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الثامنة لمجلس الشورى جاء شاملاً للسياستين الداخلية والخارجية للدولة، محدداً اتجاهاتها ومستعرضاً حاضرها ومستقبلها، فالمنجز -الله الحمد والمنة- فاق التوقعات، وما كان حتماً أضحى واقعاً ملموساً في كل جوانب الحياة، وعجلة التنمية أصبحت تدور أسرع وبكفاءة أكبر محققة معدلات نمو عالية وبأيدي وطنية، وكما قال خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- في كلمته: "إن النهج التنموي في المملكة يستهدف صنع نهضة شاملة ومستدامة، محورها وهدفها الإنسان الذي سيدير تنمية الحاضر، ويصنع تنمية المستقبل بالمعرفة"، نهضتنا المباركة وضعت تنمية الإنسان على رأس أولوياتها فكانت النتيجة مبهرة كون التخطيط كان واقعياً والنظرة المستقبلية ثاقبة، فجاءت النتائج كما خطط لها في مشروعنا الوطني العظيم (رؤية 2030)، التي قفزت بنا قفزات غير عادية وغير مسبوقة، فتحوّلت الأفكار المستقبلية إلى واقع نعيشه.

السياسات الحكيمة التي نرفل في خيرها قادت بلادنا إلى مصاف الدول المتقدمة بل وتقدمت عليها في مجالات عدة، "وهذا يعكس ما توليه الدولة من اهتمام ودعم غير محدودين، وتوفير لكل الممكّنات وإكساب تلك القطاعات وغيرها دفعة قوية في طريق الريادة العالمية، ومواصلة تحقيق القفزات النوعية في التنافسية والمؤشرات الدولية"، فبلادنا لا تقبل إلا أن تكون في مقدمة الدول بالفعل لا بالقول، والأفعال تثبت أننا دولة تسير بخطى وثقة حثيثة باتجاه المستقبل، معززة مكانتها في الحاضر بتنمية داخلية شاملة وثقل دولي يترسخ يوماً بعد آخر سياسياً واقتصادياً، وما تأكيد صندوق النقد الدولي على متانة الاقتصاد السعودي ووضع المملكة المالي وإيجابية آفاقها الاقتصادية على المديين القريب والمتوسط، إضافة إلى قوة مركزها الاقتصادي الخارجي إلا انعكاس لجهود الدولة وإصلاحاتها الاقتصادية من خلال رؤية 2030. اقتصادنا حقق معدلات نمو مرتفعة رغم الارتفاعات الكبيرة لمستويات التضخم عالمياً، حيث استطاعت المملكة بفضل من الله ثم بفضل سياساتها النقدية والمالية والاقتصادية الحد من آثار التضخم وتسجيل معدلات تعتبر الأقل عالمياً، وهو إنجاز عالمي لم تصل إليه كثير من الدول المتقدمة التي مازالت تعاني اقتصاداتها من بعد جائحة كورونا وما تلاها من أحداث هزت الاقتصاد العالمي.

الخطاب الملكي الضافي تطرق إلى مكانة المملكة في المجتمع الدولي، حيث قال خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله-: "إن مكانة المملكة ودورها المحوري على الصعيدين السياسي والاقتصادي وموقعها الاستراتيجي، جعلها دائماً في قلب العالم، مواكبةً لمستجداته، ومُسهمةً في مواجهة تحدياته، ومستثمرةً لفرصه ومجالاته؛ بما يحقق مصالحها ومصالح أشقائها وأصدقائها ويخدم الإنسانية جمعاء"، هذه مملكتنا الحبيبة التي عم خيرها القاصي والداني، ومساهماتها الفاعلة لا يمكن لكائن من كان إنكارها، فهي واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، نعم نحن نحقق أهدافنا لكننا أيضاً نساعد الآخرين على تحقيق أهدافهم، هذه هي القيادة الحقة أن تقول وتفعل، وتمد يدك لمساعدة الآخرين، هذه هي المملكة العربية السعودية.

العمالة الإندونيسية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 21 ربيع أول 1444هـ - 17 أكتوبر 2022م

<https://www.al-madina.com/article/810238>

أ.د. عبدالله السالم

كلما تنتشر وسائل الإعلام خيراً عن استقدام العمالة المنزلية من إندونيسيا يفرح المواطن ويتوقع أن بإمكانه الحصول على تأشيرة لاستقدام هذه العمالة كما كان الحال قبل سنوات.. ومنذ أشهر عادت الأخبار مرة أخرى ليكتشف المواطن أن هذا الاستقدام كان لشركات خاصة تتربح من استقدام هذه العمالة وبمقابل مالي مرتفع مما يرهق ميزانية الأسر. الأستاذة نبيلة محجوب ناقشت الموضوع في صحيفة «المدينة» بتاريخ 2022/8/17م، وتساءلت من سمح بنظام التأجير وحول هذه العمالة لسلعة يتم تأجيرها بنظام اليوم أو الأسبوع أو الشهر أو العام.. وذكرت إنه لو دفع للعاملة المنزلية راتب شهري من 2000 إلى 2300 ريال شهرياً مثلاً فإن العاملة تستلم فعلياً حوالي 1200 ريال، وطالبت بإنهاء استغلال شركات التأجير والارتقاء بشروط استقدام هذه العمالة بطريقة تحقق فائدة الطرفين (المواطن والعمالة). كما ناقش الكاتب عقل العقل أوضاع هذه العمالة في صحيفة عكاظ بتاريخ 2022/8/17م، وأوضح أن فرحة المواطن لم تتم بهذه الطريقة الجديدة في الاستقدام، ويجب أن يكون استقدام العمالة الإندونيسية مباشرة باسم الكفيل عن طريق مكاتب الاستقدام المنتشرة في جميع المدن، لكون الشركات المؤجرة تضع أجوراً مرتفعة وإجراءات معقدة.. وإني إذ أضمت صوتي إلى الكاتبين السابقين فإنه يجب النظر إلى مسألة العمالة الإندونيسية بطريقة أفضل لتحقيق مطالب شريحة أكبر من المواطنين.. ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية قادرة على معالجة هذه المشكلة بتحسين صيغة العقود وتوفير الضمانات التي تمنع التعدي على حقوق هذه العمالة -مادياً وإنسانياً- في تفاوضها مع وزارة القوى العاملة الإندونيسية.. وهذه العمالة لا تزال تستقدم في بعض الدول المجاورة وبرواتب متوسطة وبدون مشاكل، والوضع المالي في بلادنا أفضل من بعض هذه الدول، ولكن علينا الارتقاء بصيغة الاتفاقية المبرمة بين الطرفين والعدالة في مراعاة حقوق الطرفين.

وأمل أن نسمع قريباً عن فتح باب الاستقدام لهذه العمالة من جديد وعن طريق الكفيل -الذي تتوفر فيه الاشتراطات الملائمة-.



كاريكاتير

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاثنين
21 ربيع أول 1444 هـ - 17
أكتوبر 2022م

<https://www.alriyadh.com/1977664>



الاقتصادية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 21 ربيع أول 1444 هـ -
17 أكتوبر 2022م

https://www.aleqt.com/2022/10/17/article_2412121.html

